ترجمـــــــــــــــات |
مـــــن العـــــدد ٢ | جماد الثاني | تموز | ٢٠٠٦

السيستـــــاني

والولايـات المتحـدة والشـــــأن السـياسي في العـراق مـن السـكوتية إلى الميكافيليـــــــة

ريـــــــــــــدار فيســـــر
ترجمة احمد عبد العزيز علي

السيستانـــــــي

والولايات المتحدة والشأن السياسي في العراق من السكوتية إلى الميكافيليـــة

ريدار فيسر / المعهد النرويجي للشؤون الدولية ٢٠٠٦

ترجمة : أحمد عبد العزيز علي

الخلاصة:

يناقش هذا البحث التأويلين والتفسيرين السائدين لوجهات النظر السياسية لآية الله العظمى السيد علي السيستاني، الزعيم الديني الشيعي البارز في عراق اليوم.

ويُعتقد أن تفسير النهج السكوتي التقليدي والتفسير الأكثر حداثة للميكافيلية لا يقدمان جواباً شافياً ومرضياً لما يصدر عن السيستاني، وهناك تفسير بديل يطرح نفسه يسلط الضوء على التحرك التاريخي للسيد السيستاني ما بين المواقف السلبية الخاملة والمواقف الإيجابية الفاعلة.

ويرى الكثيرون أنه في أعقاب التحرك الفاعل منذ حزيران ٢٠٠٣ وحتى كانون الأول ٢٠٠٤ عاود السيستاني ممارسة دور أكثر انعزالية مبدياً تحفظاً متزايداً لتلبية أمنيات ورغبات العديد من مريديه ومؤيدي تدخله في الشأن السياسي العراقي وحصر تدخله في المسائل التي ترتبط بشكل مباشر بعقائد الشيعة ومؤسساتها، ويخلص إلى القول ربما يكون دور المصالح المهنية للسيستاني كرجل دين أكثر من أية رغبة مستمرة من جانبه للتحكم والتعاطي مع الشؤون السياسية الداخلية هو مفتاح الحل لفهم واستيعاب أي تدخل مستقبلي في

العملية السياسية في العراق، ويتطرق أيضاً إلى مفهوم (الشكوكية) إزاء مبدأ السيستاني بوصفه راعياً وضامناً للنظام السياسي (المعتدل) أو (العلماني) الذي يُفترض أن يكون مغايراً تماماً لما هو موجود في إيران.

الفكرة التي برزت بشكل واضح في دوائر القرار السياسي في أمريكا وفي الدول الغربية الأخرى المتواجدة حالياً في العراق.

خلاصة عن الباحث:

يحمل رايدر فسير لقب عضو لجنة البحوث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية، ويتمتع بخلفية جيدة في التاريخ وعلوم السياسة المقارنة من جامعة بيرجن ودرجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة أوكسفورد، ويتضمن أحدث نتاج له كتيباً بعنوان (البصرة) الدولة التي لم يُكتب لها النجاح في الخليج: الانفصالية والوطنية في جنوب العراق (برلين: دار الشنر ليت فيدلاج) إضافة إلى نشر عدة مقالات وبحوث حول المرحلة الانتقالية في العراق وقضية اللامركزية في جنوب العراق، وتتوفر معظم نتاجاته وبحوثه على الإنترنت على العنوان: (http://historiae)

مقدمة:

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٥ ومع نهاية المرحلة الأولى من الحرب في العراق نشر الكادر الصحفي لرويترز العامل في النجف التقرير التالي حول قيام القوى المحلية هناك بالتكيف مع واقع الاحتلال الأمريكي:

«تقول القوات الأمريكية إن رئيس مجلس المدينة الجديد هو عقيد متقاعد في الجيش العراقي يدعى عبد المنعم ولكنه يعرف ويكنى بـ أبو حيدر — ويرأس مجلساً من الشيوخ وكبار السن بضمنهم رجل الدين المعتدل آية الله العظمى علي السيستاني.

هناك غموض يكتنف كيفية تسنمه هذا المنصب.

وتدعي القوات الأمريكية أنه برز للقيادة خلال الأسابيع القليلة الماضية وقد تم اختياره من قبل القوات الخاصة والتي لا تزال تواصل التنسيق والارتباط معه. وتقول قوات المارينز إنها عقدت عدة لقاءات مع هذا الرجل ولكنها رغبت في الإبقاء على تبني قيامه بأسلوب التدبير والتصرف الذاتي. حيث يقول العميد كريس كونلين - قائد الكتيبة السابعة — لواء المارينز السابع: إنني هنا فقط لمساعدته في حرية جعله قادراً على القيام بذلك».[١]

من بين الشخصيات الرئيسية والعامة في العراق الحديث[٢] التي لم يتم دراستها جيداً وأسيء فهمها تبرز شخصية آية الله العظمى السيد السيستاني في النجف الأشرف.

في الحقيقة أصبح السيستاني .الذي لم يكن معروفاً لغير الشيعة قبل ٢٠٠٣ .محط أنظار والشغل الشاغل لاهتمام العديد من وسائل الإعلام في أعقاب اندلاع الحرب في العراق. وبعد استيعاب وفهم النفوذ الهائل للسيستاني لدى جزء كبير من الشعب العراقي، أخذت النظريات الخاصة بـ(الرؤيا السياسية) لسيد النجف بالتضاعف والازدياد.[٣]

وهناك العديد من الأمثلة التي تبين النفوذ القوي والمؤثر لهذا الرجل والتي أصبحت حديث الساعة لوكالات الأنباء العالمية وتأثيرات وتداعيات ذلك حول الجدل الدائر بشأن مستقبل العراق.

أحد التفسيرين السائدين لما يقوم به السيستاني يجعل منه صاحب (صمت وسكوت)، وبهذا النعت والوصف يشار إلى هذا الرجل بأنه ليس لديه مصلحة في الشأن السياسي.[٤]

وأن لديه مبرراً ودافعاً دينياً لاتخاذ هذا الموقف في متناول يديه وأنه قلق على وجه الخصوص لتحاشي أي نوع من التقارب والالتقاء بين العراق

الجديد وجمهورية إيران الإسلامية حيث يتربع رجال الدين الشيعة وبقوة على سدة الحكم وأجهزة الدولة، وإن بعض المتغيرات تذهب إلى أبعد من ذلك لتظهر أن السيستاني يفضل الفصل التام للدين عن السياسة كما هو الحال في الغرب (فصل الكنيسة عن الدولة)، ويبدو أن هذا الطرح كان هو المهيمن والسائد لدى الكثير من الشيعة خارج العراق وقت اندلاع الحرب على العراق في ٢٠٠٣، وقد شكل ذلك عاملاً مساعداً في العديد من الرؤى المتفائلة حول كيف سيتصرف العراق الجديد المدعوم من الغرب ويشمل ذلك تبني هذا البلد لمبادئ العلمانية التركية أو ماليزيا وأنه يمكن إشباع المشاعر والعواطف الإسلامية المتنامية في صفوف العراقيين من خلال بعض الفقرات والبنود المنمقة في الدستور، من قبيل النصوص التي تقول بوجوب أن يكون رئيس الدولة مسلماً أو ضمانات بإبقاء يوم الجمعة عطلة رسمية، وعلى الأغلب كان يُنظر إلى (صمت) السيستاني بأنه ضمانة أنه لن يصار إلى نسخ المشهد السياسي الإيراني على الساحة العراقية ولن يرى هكذا احتمال النور في العراق الجديد.[٥]

ولكن بعد ٢٠٠٣، أصبح واضحاً أن السيستاني إلى حد ما لعب دوراً خطيراً في السياسة العراقية وبدا أن أطروحة (الصمت) السيستانية قد أفل نجمها وبرز بدلاً من ذلك صوتٌ جهوريٌ ونديٌ والذي أصبح معه السيستاني شخصية من الطراز الميكافيلي المزعوم، وقد تقلص دور رجال الدين الشيعة في العراق ونشاطاتهم إلى هدف أحادي الجانب يتمثل في الوصول إلى أفضل وضع في السلطة السياسية الطائفية .

وبدأ يبرز الحديث عن تورط إيراني كبير خلف هذا الطرح وعلى نحو متكرر.

وينظر إلى القيادة السياسية الشيعية في العراق على أنها ثنائية المحور المتكون من السيستاني وعبد العزيز الحكيم (المجلس الأعلى) مع قيام

السيستاني بتوفير الغطاء والشرعية الدينية ويقوم الحكيم بالتأكد من ترجمة ذلك إلى نجاحات انتخابية.

إن تخيل الجمع بين السيستاني والحكيم في قوة سياسية واحدة قد كان أثراً مضافاً في إثارة الجدل والنقاش حول المرحلة الانتقالية لما بعد الحرب في العراق وجعل الأمر يبدو أكثر حدة حيث غالباً ما تُفسر أفكار ورؤى الحكيم الطائفية على أنها تمثل الرغبة الجماعية للشيعة.

إن موضوع نقاش هذا البحث يرى أن كلا التفسيرين السائدين لتصرفات السيستاني يثيران الإشكال كونهما يستندان إلى مصادر غير مؤكدة.

وبسبب شخصية السيستاني المقلة في الكلام والراغبة عن الإكثار من التصريحات، فقد كثرت الإشاعات والتقولات غير الموثوقة وتعد هذه المصادر قنوات مشكوكاً فيها بالنسبة للصحافة الجادة في عالمنا اليوم.

وقد خسر هؤلاء الإعلاميون جوهر الحقيقة فيما يخص تحليل شخصيته والذي صرح وبشكل محدد أنه لن يتم اعتماد أي تصريحات تُنسب إلى السيستاني ما لم تكن تحمل ختم مكتبه الخاص وهذا بحد ذاته يكلف الحقيقة ثمناً باهظاً مضاعفاً.

إذن من يتولى نشر الصورة الإعلامية والصحفية للسيستاني؟ يتعذر على أغلب الصحفيين تغطية هذا الجانب للتعقيدات الأمنية واللوجستية في العراق وخاصة خارج حدود المنطقة الخضراء ولم يتسنّ لهم إجراء مقابلة مع السيستاني وبدلاً من ذلك ركزوا على ما يذكر عن هذا الرجل من خلال مستشاريه المقربين أو وكلائه وممثليه وأقربهم وأوثقهم لديه: نجله محمد رضا ووكلائه (وهما أيضاً أقرباؤه)، مرتضى الكشميري (ممثله في لندن) وجواد الشهرستاني (مسؤول مكتب السيستاني في إيران).

وبرزت ثلاث فترات مميزة لما يصدر عن السيستاني: المرحلة الأولى: ففي

الفترة لما قبل حزيران ٢٠٠٣، بقي السيستاني مخلصاً للنمط التقليدي للحوزة ورافق ذلك الالتزام نهجٌ ينأى عن الشأن السياسي على غرار أسلافه أتباع النهج السكوتي (الهادئ)، ومن ثم بين حزيران ٢٠٠٣ وتشرين الأول ٢٠٠٤، تحول إلى أسلوب أكثر نشاطاً وفاعلية مما أثر وبشكل كبير في العملية السياسية الانتقالية في العراق ولا سيما تنظيم الانتخابات، ولكن منذ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ولحد الآن كانت هناك دلائل تشير إلى رجوعه إلى حالة العزلة والخلوة مع إيلاء اهتمام متجدد بالمسائل ذات الصلة بعقائد الشيعة وحماية بنيتهم التحتية الدينية. إن تدرج السيستاني بين هذه الأدوار المختلفة جداً وتداعياتها على المشهد السياسي العراقي واستشراف المستقبل يشكل المحور الرئيسي للنقاشات القادمة.

النهج الديني التقليدي وعلاقته بالشأن السياسي قبل ٢٠٠٣:

إن اقتفاء أثر مفهوم (الدولة) في المدرسة السيستانية يعد في ذاته تحديا[٦]، تحفل بياناته بإرشاد الناس حول كيفية التعامل مع المجتمع بشكل أكثر عمومية وإسداء النصح للقراء وبالتفصيل التام حول قضايا من قبيل الصحة الشخصية والتعامل مع الأطعمة والعلاقة الجنسية[٧]، ولكن السياسة ليس لها نصيب في هذه الكتب الخاصة بالسيستاني . مثل اللامركزية والفيدرالية . على الإطلاق.[٨]

والسبب في ذلك يعود إلى أن مفهوم الدولة يعد مفهوماً إشكالياً من حيث الأصل بالنسبة للإسلام الشيعي.[٩]

وهذه الخصوصية الشيعية لا تتوافر في النهج السني[١٠] حيث من الناحية النظرية لا يتمتع أي فرد بأي امتياز خاص على الآخرين، ويعد الكفاح لإنشاء دولة إسلامية طبقاً للقانون الإسلامي أمراً طبيعياً وطموحاً مشروعاً وليس خلافياً.

أما بالنسبة للشيعة فالأمر يختلف طبقاً للعقيدة الشيعية[١١] التي تؤمن بالأئمة المعصومين الذين يرثون النبي ويقومون بدور الحلقة والربط بين الله والبشرية، وقد اختفى الإمام الثاني عشر للشيعة ودخل في حالة غيبة في القرن التاسع الميلادي، وبحسب الشيعة فإن مقاليد الحكم السياسي العليا تخضع للإمام الغائب، وهذا يعني أن أي مشاريع سياسية يدخل بها الشيعة في العملية السياسية[١٢] تنطوي على نوع من الاغتصاب والاستيلاء غير الشرعي.

وفي آيار ٢٠٠٣ حذر السيستاني رجال الدين من تبوّؤ مناصب سياسية وحدد دورهم في تقديم المشورة العامة.

الولوج في السياسة من حزيران ٢٠٠٣ وحتى كانون الأول ٢٠٠٤:

لقد دخل السيستاني المرحلة السياسية في العراق ما بين هذين التاريخين[١٣]، فقد تحول وعلى نحو مفاجئ إلى ناطق سياسي متمرّس معطياً توجيهاته للعملية السياسية في العراق، ودخل في حوارات مع المجتمع الدولي، وأجبر أمريكا على أن تعيد النظر في بعض سياساتها، متخلياً تماماً عن بياناته ومحرراته التقليدية في الفتاوى[١٤] ومتبنياً أساليب أكثر دبلوماسية، وحوّل في غضون أشهر مقره في النجف إلى أهم مكان في العراق مستقطباً القادة السياسيين.

وقد كانت فتوى السيستاني الشهيرة بتاريخ ٢٦ حزيران والتي وضعت حداً لصمته في الشأن السياسي، في رده على استفتاء حول نية الأمريكان تعيين لجنة تتولى كتابة الدستور العراقي الجديد والقيام بتعيين أعضائها، وقد كان رد السيستاني قوياً:[١٥] إن هذه السلطات (الأمريكان) ليس لها الحق والتفويض

في تعيين أعضاء اللجنة المسؤولة عن كتابة الدستور، بل راح بعيداً في اقتراح أفكار خاصة بهذا الشأن، وهو أن يخضع هذا الدستور بعد الانتهاء من كتابته إلى استفتاء شعبي عام ليتم المصادقة عليه من قبل الشعب. وقد بات واضحاً أنه ليس فقط اقتحم الحلبة السياسية، بل إنه قام بتوجيه التعليمات السياسية لأتباعه.

وبعد ذلك جاء دور قطف الثمار من خلال بلوغ حملة السيستاني لرعاية الانتخابات ذروتها في أكتوبر ٢٠٠٤، وقد تقرر إجراء الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٥، وقد أصدر فتوى بوجوب المشاركة في الانتخابات القادمة على جميع الناخبين المؤهلين.

ومنذ تلك الفتوى أصبح ينظر إلى المشاركة في الانتخابات على أنها واجب ديني.

وقد جاء تدخل السيستاني في الشأن السياسي العراقي في هذه المرحلة ولكن بطريقة هادئة، ويعد هذا هو التطور الثاني الذي يتصل بفهم رؤية السيستاني نحو السياسة: وهو النقاش المتزايد حول رأي السيستاني[١٦] حول مبدأ الإمام الخميني لحكم العالم الديني (ولاية الفقيه)، المبدأ والنظرية التي تضع كل السلطة السياسية للشيعة في العالم بأيدي رجل الدين الأعلم حتى ظهور الإمام الغائب، ويقوم هذا العالم بتوجيه المجتمع في الشؤون الوقتية والروحانية وما شابه.

وقد أجاب السيد السيستاني على هذا التساؤل من خلال إقراره بولاية الفقيه كمفهوم يحمل معنى واسعاً وحديثاً، بينما امتنع أستاذه السيد الخوئي عن تقديم مثل هكذا تفسير عام؛ فبحسب الخوئي تنطبق ولاية الفقيه على قانون الأحوال الشخصية فقط، ذات الصلة بالولاية والقيمومة والشؤون غير القانونية (الأمور الحسبية)[١٧] حيث يمكن استخدامها لتبيين سلطة الولي

على القاصرين.[١٨] وهذا لا يتماشى تماماً مع ما يراه السيستاني، والذي يقول الآن بأن هذه السلطة الدينية[١٩] تنطبق على الشؤون العامة التي يستند إليها المجتمع الإسلامي.

النقطة الثانية: أوضح وأعرب عن ارتياحه بفكرة وجود رجل دين واحد يضطلع بمسؤولية جميع الشيعة في العالم.

وفي إجابة له عن سؤال حول نطاق ولاية الفقيه وحدودها وهل تنطبق على كل المسلمين في العالم أم فقط حيث يمارس الولي الفقيه سلطته الفاعلة ويكون مبسوط اليد فيها، فقد أعلن دعمه وتأييده للخيار الأول.

إذن من هو هذا الولي الفقيه؟

يجيب السيستاني: العالم العادل الذي يحظى بالقبول من لدن جميع المؤمنين.

وهل هناك حدود وقيود لهذا الحكم؟ لا يوجد في مجال الشؤون الاجتماعية ما لم يخالف ما هو منصوص وثابت قطعاً في القرآن وأحاديث الرسول (السنة).[٢٠]

وهذا يوضح لنا اختلاف الرأي في هذه المسألة بين السيستاني وسلفه الخوئي حول ولاية الفقيه، حيث لم يكن يرغب الأخير حتى بمفهوم ولاية الفقيه وإقرارها بوصفها مفهوماً.

وبحسب الخميني فإن المسؤوليات السياسية التي تُناط بالفقيه تكون مركزية، بينما على النقيض منه لم يشر السيستاني أبداً بشكل مباشر إلى مفردات (السياسة) أو (الدولة)[٢١] عند مناقشة ولاية الفقيه، ولم يذكر أيضاً أي دور مؤسساتي للولي الفقيه.

والنقطة الحاسمة هنا هي الاعتراف الظاهر والإقرار بفكرة (الجهاد) إذا أعلن

عنها الفقيه.

ومن الجدير ذكره وفي سياق التعامل مع قضايا مثل التعامل والتجارة مع إسرائيل، فإن تكرار السيستاني لموقفه المعادي لإسرائيل في الفترة التي أعقبت سقوط البعثيين يوضح بأن البيانات السابقة حول هذا الموضوع لم تكن مجرد دعاية تم إصدارها على مضض تحت ضغط وإكراه النظام القمعي السابق، وبالنسبة للفتاوى التي تحظر بشكل محدد بيع الملكية والعقارات إلى «الصهاينة» الإسرائيليين (بدلاً من وصفهم باليهود والذين سبق أن جعلهم السيستاني كأي أقلية غير مسلمة أخرى) فإنه في هذا الإطار قد قام بتسييس الموقف بالتأكيد، فلذلك فإن مفهوم (الشؤون الاجتماعية) يمكن أن ينطوي على قضايا ذات طابع حكومي وحتى دبلوماسي.

إذن من عنى السيستاني وقصده بالفقيه عندما أصدر هذه الفتاوى؟ أنصار ومؤيدو النظام الإيراني هللوا فرحاً عندما اطلعوا على هذه الفتاوى والوثائق على أنها تشخص وبدون شك الفقيه وتشير إلى قائدهم وزعيمهم الإمام علي الخامنئي، على أية حال لا توجد إشارة إلى اسم الخامنئي في فتاوى السيستاني.

إن موضوع **(ولاية الفقيه)** لم يؤثر بشكل كبير في تدخل السيستاني في الشأن السياسي العراقي.

العودة إلى العزلة والانزواء؟ كانون الأول ـ كانون الثاني ٢٠٠٦:

إن إحصائية البيانات العامة التي أصدرها السيستاني في الفترة التي أعقبت كانون الأول ٢٠٠٤ تظهر أن آية الله السيستاني[٢٢] بدأ يعود تدريجياً إلى تبني موقف أكثر سلبية وتحفظاً إزاء العملية السياسية في العراق[٢٣]، ففي الأشهر

الـ(١٧) التي سبقت تلك الفترة أصدر ٤٠ بياناً، ١٤ منها على الأقل تعاطت مع القضايا الانتقالية في الشؤون السياسية العراقية، بينما تراجع هذا العدد إلى ١٥ بياناً في الـ(١٤) شهراً التي تلت تلك الفترة و٣ منها فقط تتعامل مع عملية إيجاد نظام سياسي جديد للبلد. أضِف إلى ذلك فإن نبرة السيستاني اختلفت ومالت إلى الخفوت، وتوقع الكثير أن يصدر السيستاني فتوى أخرى لانتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ لتقديم التوجيه والإرشاد للشيعة[٢٤] في أول ممارسة لهم للعملية الديمقراطية في العراق منذ الخمسينات[٢٥]، ولكن في الأخير لم يتم إصدار أية فتوى وبدلاً من ذلك، وفي كلا الجانبين، اتسعت التفسيرات الميكافيلية، حيث لم يرغب السيستاني في الارتباط بشكل مباشر وقوي مع أي طرف لتفادي أي ضرر قد يلحق بموقعه ومكانته بصفته الوسيط .النافذ والمؤثر الوحيد والمثالي في الشأن السياسي العراقي، أو أن السيستاني قرر بالفعل دعم الائتلاف العراقي الموحد ولم يرغب بالإدلاء بآرائه على الملأ.[٢٦]

ولكن تبع ذلك فترة صمت وسكوت[٢٧] من جانب السيستاني؛ فبعد مفاوضات شاقة ومرهقة تسلمت الحكومة العراقية الجديدة الحكم في آيار ٢٠٠٥ وانطلقت المداولات والتحضيرات الخاصة بصياغة الدستور العراقي الجديد، ولكن تفاعل السيستاني مع الأحداث والملف السياسي شهد فتوراً.

وشهدت المفاوضات الخاصة بالدستور نقاشات محتدمة وخاصة فيما يتعلق بالفيدرالية وحسمها وكثرت الشائعات والشائعات المضادة[٢٨] في هذا الإطار، ويذكر أن أول من تبنى فكرة الفيدرالية هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ثم اتسع نطاق نقاشها وتداولها على الصعيد الدولي كشائعات حول قيام دولة شيعية انفصالية، ولم يبد السيستاني موقفاً واضحاً في هذا الشأن. وأعلن مرجع ديني كبير في النجف (محمد إسحاق الفياض) في ٣١ آب ٢٠٠٥ تأييده للمسودة النهائية للدستور، ولكن السيستاني لاذ بالصمت.[٢٩]

وفي ٢٠٠٥/١٠/١٢ تم الاتفاق[٣٠] على بعض الإضافات في المسودة لتبديد مخاوف السنة العرب واستقطابهم لإقرار الدستور[٣١] في ٢٠٠٥/١٠/١٥، ولكن يبقى الامتياز الأهم الذي اتفق عليه هو إمكانية تعديل الدستور في البرلمان القادم بموافقة الأغلبية المطلقة بدل (الثلثين) في البرلمان.

وفي اليوم التالي خرج مكتب السيستاني في النجف ببيان جاء فيه: (يؤكد تأييده الكبير للمشاركة الشعبية في الاستفتاء على الدستور بـ«نعم» رغم وجود بعض نقاط الضعف فيه).[٣٢]

وقد ساعدت فتوى السيستاني هذه على إقرار الدستور وبشكل كبير في يوم الاستفتاء.[٣٣]

ومن جديد جاء دور الانتخابات البرلمانية الحاسمة لتشكيل حكومة دائمة.[٣٤] وحصلت قائمة الائتلاف على الرقم (٥٥٥) وحاولت مرة أخرى التقرب من السيستاني لأخذ مباركته ورعايته لهذه القائمة ولكن السيستاني لم يعط جواباً واضحاً ولم يبارك أية قائمة انتخابية.[٣٥]

ولكن وردت تقارير تفيد بأن السيستاني قد أعلن بوضوح دعمه للائتلاف وكشف النقاب بأنه حذر أتباعه من القوائم العلمانية والمناطقية والقوائم الصغيرة.

وأهم ما في هذا البيان التحذيري أنه لم يحمل التوقيع المعتمد وختم مكتب السيستاني، وأسلوبه مغاير لما درج عليه السيستاني في بياناته الأخيرة، مما حدا بالصحافة إلى عدم أخذه بمحمل الجد بما في ذلك صحيفة (العدالة) التابعة للمجلس الأعلى.

ومع اقتراب موعد الانتخابات أخيراً أصدر السيستاني فتوى تحمل توقيعه وختم مكتبه[٣٦] كما ينبغي، ولكن المشكلة بالنسبة للائتلاف كانت في مضمون هذه الفتوى؛ حيث جدد السيستاني تأكيده على أهمية المشاركة في

هذه الانتخابات[٣٧] من دون تأييد قائمة بعينها كما كان يتمنى الائتلاف، ولكن مع إشارة محددة[٣٨] إلى أنه يجب عدم تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع.

وقد أخبر عمار الحكيم حشداً جماهيرياً في كربلاء أن الائتلاف هو (يدالمرجعية) وهو يتبع أوامرها ويتصرف طبقاً لتعليماتها، وحتى السيد عبد العزيز الحكيم نوه في حشد جماهيري في ميسان إلى أن هذا الائتلاف قد تأسس بمباركة الإمام السيستاني. وقد أتت هذه الأساليب أُكلها حيث فاز الائتلاف بشكل أكبر حتى من الانتخابات السابقة.

تأويلات وتفسيرات

المشكلة تكمن في أنه صار يُنظر إلى السيستاني[٣٩] بأنه سياسي محنك تشرئب له الأعناق متى ما ألمَّ بالعملية السياسية خطبٌ أو أصابها مكروه، وقد يسأل المرء ويركز على هؤلاء الساسة القانطين الذين يلتمسون في أروقة النجف ورقة التين لتكون غطاءً شرعياً (دينياً) لهم، والطلب منهم بدلًا من ذلك إصلاح الخلل في سياساتهم المادية.[٤٠] فمنذ خريف ٢٠٠٣ أصبح مقر إقامة السيستاني (البراني) يعج بالزائرين، ويبدو أن أغلب ضيوفه جاؤوا بدون أن يدعوهم أحد، وهذا تقليد مألوف في تاريخ العراق، وها هو التاريخ يعيد نفسه بأوجه عديدة من حيث الوضع الراهن في العراق اليوم[٤١]، مع فارق أن القادة الدينيين اليوم في وضع أفضل، وهم القوة الفاعلة والمحركة للأحداث، ويعملون من دون أي قلق أو خوف.

ولكن مع الأسف هناك تناقضات وعدم دقة في نقل التقارير وما يصدر حقاً عن الزعامة الدينية، فعلى سبيل المثال خذ التقرير التالي الذي يبين عدم الوضوح والضبابية:

[في محاولة لكسب تأييد السيستاني زار ممثلون عن حزب الدعوة التابع للجعفري النجف بحثاً عن مصادقة السيستاني وتأييده، وقد نوهوا إلى أن

السيستاني أقر وصادق على مرشحهم إبراهيم الجعفري، ولكن أحد مساعدي السيستاني قال بأن الزعيم الروحي «السيستاني» اقترح بشكل غير مباشر أنه يجب على الجعفري التنحي «واشترط هذا المساعد عدم ذكر اسمه لحساسية الخلاف والموقف».]

ومن أجل فهم طبيعة دور السيستاني هو قيامه بدور المدافع عن المدرسة الأصولية للشيعة في الفكر الشيعي مقارنة مع المدرسة الإخبارية (التي يحجم فيها دور العلماء بشكل كبير).[٤٢]

ومع سقوط صدام في ٢٠٠٣ تعرض احتكار المجتهدين للحوزة إلى الخطر والتهديد، وظهرت حركات شيعية إلى السطح يقود أكثرها رجال دين شباب لم يمضوا سوى فترة بسيطة جداً في الدراسة الدينية، وتعرضت حتى حياة السيستاني إلى الخطر، وانتشرت شائعات واسعة بأنه سيتم نفيه خارج العراق، واتهمه الكثير من التيار الصدري بأنه قلل من شأن النجف وجعله مكاناً خاملاً للعلم، وبذلوا جهوداً ومحاولات للتعريف بما يسمى بـ(الحوزة الناطقة) وضمان هيمنتها على النجف من خلال الاستيلاء على البنى التحتية الدينية في المدن المقدسة العراقية، وبعد أشهر قليلة قاموا بتأسيس مؤسسة عسكرية تحت اسم (جيش المهدي)، وربما يكون التدخل السياسي للسيستاني من حزيران ٢٠٠٣ وحتى كانون الأول ٢٠٠٤ جاء كرد فعل لهذا التحدي بشكل جزئي، فقد قام بوقف أي تعامل أو صلة مع هذه (الحوزة الجديدة)[٤٣] وعدم الاعتراف بأفعالها وما يصدر عنها. وقد واجه اتهامه بأنه يمثل (الحوزة الصامتة)[٤٤] من خلال تدخله الفاعل[٤٥] ونجاحه في ذلك. فمثلًا أصدر بياناً[٤٦] أدان فيه الاعتداءات على الكنائس في بغداد والموصل، وفي الحقيقة لم يكن ذلك كرد فعل واستجابة لطلب فتوى، ولكن كان بمثابة إعلان بناءً على رغبته، وتم إصداره في سياق الحملة التحريضية ضد المسيحيين من جانب الصدريين.[٤٧]

وهناك الكثير من الجدل حول دور السيستاني في حصار الميليشيا التابعة لمقتدى الصدر في النجف في آب ٢٠٠٤، والذي تصادف مع تركه النجف للعلاج إلى لندن، وهذه المرة الوحيدة التي ترك فيها العراق على مدى عقود من الزمن، وقد كان واضحاً النصر الذي حققه السيستاني على التيار الصدري في هذه الأزمة وتوفيره حلاً يحفظ ماء الوجه للصدريين.

وفي هذا السياق من المهم أن نعرف ونتذكر طبيعة وملابسات الوضع الانتقالي في العراق في الفترة التي قرر فيها السيستاني الخروج إلى العلن وكسر صمته بين عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤[٤٨]، قبل وقت طويل من فوز الائتلاف بالانتخابات[٤٩]، حيث كان الوقت آنذاك لصالح هؤلاء العائدين من المنفى، مع تصاعد الحديث عن قيام عراق غير عربي وعلماني بعلم جديد وحتى عاصمة جديدة، وأوشك الحكام الأمريكان والبريطانيون على ارتكاب نفس الأخطاء القديمة وإعادة إخفاقاتهم السابقة أيام الانتداب البريطاني، من خلال التخطيط المحير لتعيين حكام سُنة في مناطق ذات أغلبية شيعية مثل البصرة والنجف، والتخطيط لعملية دستورية يمكن أن تأتي بأحزاب وأطراف غير منتخبة. وصار يُنظر في النجف إلى بروز إياد علاوي كرئيس للوزراء في ٢٠٠٤ (بدلاً من حكومة التكنوقراط) بأنه استمرار لنموذج نظام البعث، وربما أسوأ من ذلك، ولكنه بغطاء شيعي ظاهرياً باعتباره محسوباً على الشيعة.

وقد استطاع السيستاني من خلال إصراره على مبدأ الانتخاب (شخص واحد وصوت واحد) أن يرفع ويعالج الحيف الكبير الذي عانى منه الشيعة في التاريخ العراقي الحديث، وقد فعل ذلك من دون أن يخدش سمعته العلمية والدولية.

وحتى في موضوع ولاية الفقيه[٥٠]، فلو تفحصنا فتاواه من خلال عدسات

(التشيع القديم) لوجدنا أنه بدلًا من اتباع ولاية الفقيه على الطريقة الخمينية، تبنى مفهوم ولاية الفقيه المطعَّمة بالسياسة نيابة عن التشيع التقليدي، وقد شاطره في هذا الموقف البروجردي في الأربعينيات.

وبناءً على هذا التفسير فإن التدخل المحدود للسيستاني في الحياة السياسية في العراق بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ليس غريباً على النهج الشيعي العريق، وهذا التدخل في السياسة يدخل في تقليد التدخل العرضي الذي يعود تاريخه إلى قضية مقاطعة التبغ الشهيرة لآية الله الشيرازي في عام ١٨٩١م، وهو منهج ليس بالصامت تماماً ولا بالبيروقراطي بدرجة كبيرة، وبدلاً من ذلك يستند إلى السلطة الكاريزمية (ولكن على نحو متأنٍ ولا يثير الفضول، والقدرة على قيادة رجال الدين الشيعة وجعلهم يتدخلون في نقاط ومواطن مختارة من خلال جرة قلم تلهب النقاش السياسي بشكل فاعل أكثر مما يتسنى للساسة المحنكين فعله في اجتماعاتهم).[٥١]

وربما يكون جواد الشهرستاني الشخصية الأقوى والأكثر نفوذاً في شبكة اتصالات السيستاني، وهو يشغل مدير مكتبه في قم، وهناك من يرى أن لهذا الشخص تأثيراً في العامل الإيراني المفترض والذي يشكل جزءاً من المشهد. ويدير مكتب الشهرستاني شبكة السيستاني التي يُفترض أن تكون مصدر المعلومات المركزية المتصلة بالسيستاني، ويقوم بإجراء أكثر الاتصالات مع أتباع السيستاني في العالم عبر الفاكس والهاتف، وهذا يوحي إلينا أن نسبة مئوية قليلة فقط من الكثير من فتاوى السيستاني يتم نشرها عبر الشبكة الإلكترونية، ويتم اختيار وانتقاء المقتطفات المعدة للنشر في قم أكثر مما يتم في النجف.

والسؤال الذي يطرح نفسه: فيما إذا كانت هذه الآلية تتيح للشهرستاني متابعة سياسة السيستاني بطريقته الخاصة.

ربما من خلال الموافقة غير المعلنة (بالفحوى) أو من خلال التشجيع من الجهات الإيرانية المستضيفة[٥٢]، والتواقة إلى رؤية المقاطعات الفيدرالية الشيعية وهي ترى النور بجوارها.

وفي هذا الصدد تم إصدار بيانين[٥٣] خلال ٢٠٠٥ يستدعيان التوقف عندهما: الأول هو بيان (الحيادية حول الفيدرالية) في آب، والذي يعد في حد ذاته وثيقة اعتيادية وغير تحريضية تماماً، ولكنه يندرج في سياق الحملة الدعائية للمجلس الأعلى للفيدرالية في تلك الفترة، حيث بدا وكأن هذا البيان يمثل رسالة سياسية الطابع، وهذا ليس بالمستغرب لمؤيدي الفيدرالية والأقاليم الطائفية، حيث سبق للسيستاني إصدار عدة بيانات تؤكد على ضرورة المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه. وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن سياسة رجل الدين الشيعي في الحفاظ على تواصل دائم مع أتباعه يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه فيما إذا يتم التحكم بقرار نشر الفتوى[٥٤] حال النطق بها أم عدم نشرها، من إيران أكثر مما يجري في العراق.

وهذا السؤال ينسحب بطبيعة الحال على (الفتوى الإلكترونية) حول الاستفتاء على الدستور، حيث لحد هذا اليوم لم تظهر أية فتوى بهذا الخصوص على شبكة السيستاني.[٥٥] وهذا يقودنا أيضاً إلى الجهات التي تضطلع بصياغة المفردات والعبارات الحساسة، ولماذا لم يتم الحصول على التوقيع المعتمد والختم الرسمي للوثائق الخاصة بالبيانات والفتاوى الصادرة من النجف كما درجت العادة.[٥٦]

وهناك تساؤلات تطرح نفسها حول هذا السر، وخير دليل هو التناقض الحاصل بين تأكيد السيستاني على الوحدة الوطنية في عام ٢٠٠٤ والدستور الذي يبدو أنه صيغ بروح مغايرة تماماً، والانطباع المتكرر للصراع المستفحل بين السيستاني وطهران من الناحية العملياتية، ويثير إشكالاً كبيراً بحيث

يشكل قيمة محدودة لإقحام نظريات المؤامرة، ولا يخفى على أحد، وخصوصاً على الإيرانيين، نفوذ السيستاني لدى الدوائر الشيعية في العالم، حيث من الحماقة بمكان أن يقوم الإيرانيون بإساءة التقدير وإثارة حفيظة السيستاني.

وأخيراً هناك نقاط أيضاً في الدستور العراقي الجديد يمكن أن تساعد في تهدئة خاطر السيستاني، حيث نصَّ الدستور على عدم سن أي قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وهذا يعكس الحاجة الشيعية الراسخة والتي كانت في الطليعة وشكلت رأس الحربة خلال الثورة الدستورية الفارسية قبل قرن من الزمن. وقد تم استبعاد اللغة الطائفية الخفية وكذلك التركيز الشديد على عدم موافقة السيستاني على قانون إدارة الدولة الانتقالي في ٢٠٠٤، وتمت صياغة ذلك بلغة وطريقة فنية على الأقل.

وقدمت الفقرات الإضافية التي تم الاتفاق عليها في ٢٠٠٥/١٠/١٢ الخاصة بالدستور خياراً حقيقياً لرفع التحفظات العالقة بخصوص مسودة الدستور، وعلى نفس المنوال والتناغم ساهمت هذه العوامل في إقناع السيستاني للتخلي عن تحفظاته ضد الدستور العراقي الجديد رغم أنه بدا واضحاً ممانعته من أن يرتبط عمله بصفته عالماً مجتهداً عن كثب.[٥٧]

الاستحقاقات القادمة:

هل انتهت مهمة السيستاني في الشأن العراقي الآن؟

فبعد فترات طويلة من الصمت، انضم السيستاني لإدانة الرسوم الكاريكاتورية المهينة للنبي محمد، وكذلك استخدم لغة شديدة على غير عادته وهو يستنكر ويدين التفجير الإرهابي ضد مراقد الشيعة في سامراء.

هذا الاعتداء الذي أفرز تداعيات تخطت العراق إذ إنه شكل ضربة لأحد مقدسات الشيعة المهمة.

وهذان التدخلان يعدّان من الأمور التي يفضل السيستاني التدخل بهما كونهما يقعان ضمن صلب القضايا الدينية البحتة ضمن اختصاصه كرجل دين بارز للشيعة، ولكن تبقى إمكانية تدخله في العملية السياسية المنتظمة في العراق قائمة.

وهناك ثلاث تقاطعات محتملة يمكن أن يتدخل فيها السيستاني، وهذه المحاور الثلاث هي: الهجمات الإرهابية ضد الشيعة، ومسألة الفيدرالية، وتركيبة المحكمة الدستورية العراقية.

لقد كانت ردة فعله إزاء تفجير سامراء غير مسبوقة بحيث انطوت على إمكانية استخدام القوى الشعبية المسلحة (غير الحكومية) لحماية الأماكن الشيعية المقدسة.

وتصاعدت الدعوات والنداءات للسيستاني بشكل متكرر للقيام بدور أكثر فاعلية في مواجهة الإرهاب، ولكن بالنسبة له فإن القيام بذلك يتطلب عملية إعادة توجيه سياسية كبيرة، ولحد الآن فإن هذا النهج الذي محوره العقيدة والمثالية هو السائد.

فلو افترضنا جدلاً حدوث اعتداء على هدف شيعي كأن يكون مرقد زينب بنت الإمام علي عليهما السلام في سوريا، فإنه يستدعي ردود أفعال فورية قوية من جانبه أكثر من حدوث هجوم إرهابي على هدف شيعي غير ديني في العراق.

ويزخر التاريخ بأمثلة من هذا القبيل، وموقف أبو الحسن الأصفهاني في الثلاثينيات خير دليل على ذلك.

لا يوجد بيان عن السيستاني يتطرق إلى الفيدرالية بشكل صريح وواضح.

إن الدستور الجديد لا يؤسس فقط ويشرعن تركيبة الدولة الفيدرالية للعراق، ولكنه يرفع أيضاً بعض القيود عن الكيانات الفيدرالية الطائفية التي وردت في قانون إدارة الدولة لعام ٢٠٠٤.

هل سيتدخل السيستاني[٥٨] إذا اتضح أن تنفيذ الفيدرالية في العراق سيفضي إلى تعزيز وترسيخ الاتجاهات والميول الطائفية؟ ماذا لو شرع المجلس الأعلى[٥٩] في تطبيق متبنياته الفيدرالية الأكثر طائفية والدعوة إلى إنشاء إقليم الوسط والجنوب من تسع محافظات؟ عندها هل سيقف السيستاني ويكرر ما قاله في مطلع ٢٠٠٤ في إجابته لمراسلي الـ(CNN) من أن الشيعة والسنة سيهبّون سويّةً لحماية الوحدة الوطنية لبلدهم؟

إن الإجابة على ذلك قد تأتي في عام ٢٠٠٦ عندما سيتم طرح الدستور المعدل للاستفتاء، وعندما تبرز التماسات الساسة الشيعة لطلب المشورة والتوجيه من السيستاني إلى السطح من جديد.

استناداً إلى ما حدث[٦٠] في تشرين الأول ٢٠٠٢، فإن تدخل السيستاني ضد الفيدرالية يبدو بعيداً، فرغم دعمه وبياناته التوكيدية لفكرة التعايش بين السنة والشيعة في دولة واحدة[٦١]، فإن هذا التمني لرجل دين شيعي يكون مهيأً للوقوف بحزم لدولة واحدة وموحدة ربما يجد صداه في مكان آخر. لمجتهدين أمثال محمد اليعقوبي، جواد الخالصي، ومحمد حسين فضل الله (الذي لا يزال مشهوراً لدى العديد من أنصار حزب الدعوة)، ولرجال دين طموحين من قبيل مقتدى الصدر.

هل يمكن للسيستاني أن يقوم بدلاً من ذلك بتغيير رأيه ويتحول إلى موقف داعم للفيدرالية[٦٢]؟ ماذا لو أوصت اللجنة البرلمانية التي عُهد إليها تعديل الدستور الحالي[٦٣] بتأجيل تطبيق الفيدرالية إلى الجنوب من بغداد[٦٤] حتى فترة البرلمان القادم.[٦٥] في عام ٢٠٠٩ قام المجلس الأعلى (نصير الفيدرالية وراعيها) بطلب الفيتو على هذا الاستفتاء؟.[٦٦]

أيضاً إنه تساؤل حساس[٦٧]، من الناحية الفرضية البحتة، فإن التحالف الصامت مع المجلس الأعلى وتنفيذ الفيدرالية في العراق يمكن أن يعود

بالنفع على السيستاني بما أن المجلس الأعلى ليس لديه رجال دين مجتهدون كبار مؤهلون لتهديد مكانته المرموقة، ويبدون قانعين في الركون إليه لكسب الشرعية الإسلامية. على العكس من هؤلاء المدافعين عن الدولة الواحدة مثل بعض الصدريين الموالين للمجتهد محمد اليعقوبي.

ولكن هذا الخيار سيتعارض مع أيديولوجية السيستاني المناهضة للطائفية ويثير إشكالاً بحسب النظرية الشيعية السياسية: ففي حالة أن تم إقرار إطار نظام الدولة القائم باسم الوحدة الشيعية العظمى، سيكون من الصعب بمكان الجدال ضد الاندماج الكامل لإيران والأجزاء الشيعية من العراق.

وهذا بدوره سيعرض السيستاني إلى مجموعة مشاكل، لا سيما فيما يخص التنافس العلمي بين النجف وقم والتحدي من رجال الدين من أنصار الفكر الخميني.

ناهيك عن احتمال التعايش الصعب مع من يدّعي أنه الولي الفقيه (الإمام الخامنئي).

وبالمحصلة تنطوي جميع الاحتمالات على خطورة للسيستاني للمجازفة في ما يمكن أن يكون نزعات وميول عرضية وطارئة في السياسات الشيعية، تأخذ بزمام الأمور في مسألة الفيدرالية برمتها.[٦٨] فعلى سبيل المثال عند رفض إصدار أية فتوى للاستفتاءات القادمة حول هذا الموضوع (الفيدرالية).

قد يثبت في نهاية المطاف شجاعته كأسلوب أكثر أماناً من وجهة النظر التي تستند إلى مصلحته المهنية.[٦٩]

التحدي الثالث في المستقبل يكمن في تركيبة المحكمة العراقية الدستورية[٧٠] والتي من المقرر حسمها من خلال تشريع خاص.[٧١] يتطلب أغلبية الثلثين في البرلمان، وستكون مهمة هذه الهيئة إقرار بنود الدستور الجديد. والتي يمكن أن تكون الأقرب والأغلى للسيستاني. والتي تنص على عدم سنّ أي

قانون يتعارض مع أحكام الإسلام الثابتة، وستكون مجرد محكمة دستورية نموذجية مؤلفة من قضاة محترفين على غرار مجلس الخبراء في إيران.

وهذا يعتمد كله على إجراءات الانتقاء والتوازن الدقيق كما هو محدد في القانون المفصل.[٧٢]

لقد أعطى السيستاني موافقته الصريحة في وقت سابق على المبدأ العام القائل بألا يتعارض أي تشريع مع ثوابت أحكام الإسلام.[٧٣]

وهذا يتماشى مع جميع فتاواه الخطية في التسعينات أيضاً، ولكن سيتعين عليه الآن التفكير في.

الذهاب إلى ما وراء الإلزام الإسلامي العام نفسه للدستور.[٧٤]

باتجاه إدخال أفكاره حيز التنفيذ والتطبيق في مؤسسات قضائية محددة في الشأن السياسي العراقي الجديد[٧٥]، وسيتعين عليه البتّ فيما إذا يتوجب عليه العمل بفاعلية لضمان هيمنة رجال الدين في المحكمة الدستورية، وبالتالي تبدو أكثر تشابهاً بمؤسسات أول برلمان دستوري فارسي أو حتى مجلس الخبراء الحالي في إيران، وعليه أن يأخذ بنظر الاعتبار إلى أي مدى يجب عليه الطلب أو القبول بدور في اختيار القضاة الدينيين الذين سيتولون أمر المحكمة.[٧٦]

يمكن أن تتحول هذه الأسئلة إلى أسئلة كيدية[٧٧] إذ إنها تمس دور رجال الدين بدرجة أكبر مما هو عليه في قضية الفيدرالية. ومن ناحية أخرى تُلقي المحكمة الدستورية بظلالها كتركيبة أشبه بالقفص الحديدي يمكن أن تكيّف العلماء المجتهدين في العراق ببعض السلطات النافذة.

ويمكن أن يجدوا أنفسهم يجرّون إلى صراع بغيض حول القصص المأساوية التي يعيشها العراقيون يومياً من قبيل التوتر الحاصل نتيجة رغبتهم وتفضيلهم رؤية النساء يرتدين الحجاب في الأماكن العامة.

وفي هذا السياق يدافع البعض عن استخدام محدود من تطبيق هادٍ بهذا الخصوص . وحظر الدستور غير المشروط حول العنف الداخلي. ومن ناحية أخرى سيكون رجل الدين التقليدي قوة مذخورة للكثير من العراقيين[٧٨]، حيث يمكن أن يقوموا أيضاً بأداء قوة (الوسطية والاعتدال) إزاء رجال الدين والإسلاميين الراديكاليين الأصغر سناً.

وعلى وجه التحديد وفي هذا السياق يمكن أن تشير لفظة (الاعتدال) إلى الدفاع عن خطوط حمراء معينة مترسخة في جذور الثوابت الإسلامية[٧٩]، ولكن تقوم الجماعات المتشددة الجديدة الشابة بالسعي إلى تجاوزها (مثل الصدريين) من قبيل مبدأ التعايش السلمي مع الأقليات غير المسلمة. وكذلك حيث لا تقدم النصوص الشرعية جواباً أو تبدو مبهمة ويكتنفها عدم الوضوح ولكن يطالب فيها الراديكاليون الشباب .

وعلى نحو متهور .بالتقيد بالتشريعات العقيمة (منع العديد من أشكال حلق الشعر وتحريم أي نوع من الموسيقى «الغربية» وما شابه)، يمكن أن يقوم رجال الدين التقليديون بأداء دور (توافقي) حقيقي.[٨٠]

وإذا ما أريد استقاء تجربة الماضي[٨١]، ينبغي على السيستاني تبني أية إجراءات من شأنها تعزيز مكانته المهنية ضمن طبقة رجال الدين الشيعة والسعي لدرء حدوث أية تطفلات[٨٢] في مجال الشريعة الإسلامية من قبل من تعوزهم الخبرة والتمرس أو من قبل المستحدثين ممن تتلمذوا على أيدي المجتهدين في إيران.

ويبدو أن الحل العملي يتمثل في الترويج والدفع ببعض المجتهدين الشباب ممن نهلوا من الحوزة العلمية التقليدية في النجف .والذين يمكن أن يقوموا بدور التنسيق والارتباط مع رجال الدين الكبار .

والذين يمكن أن يحافظوا على مكانتهم العريقة واستقلالهم الذاتي الكامل.

إن توقع أن يؤدي السيستاني[٨٣] دوراً معيناً من التوازن الدائم وكرأس حربة مضاد للبنية القضائية على غرار إيران في العراق يبدو غير واقعي، ويمكن أن يكون مجرد محاولة لإقحام المجتهد وبشكل مباشر في هذه المعمعة، وهذا سيكون مناقضاً وبشكل مباشر لمبادئ زعيم النجف الحالي.[٨٤]

أي من رجال الدين[٨٥] يمكن أن يرث مقام ومركز السيستاني في الشأن السياسي العراقي عند ارتحاله؟

ربما يكون السؤال قد صيغ بشكل خاطئ، ويفترض ألا يبرز رجل دين واحد يتربع على العرش والمكانة التي يتمتع بها السيستاني[٨٦] الآن.

على أية حال فإن التشيع قد مر عبر التاريخ بفترات طويلة عندما كان يتبارى عدد من رجال الدين[٨٧] للتنافس للحصول على مرتبة الأعلمية، وقد لا يكون أي من المجتهدين (المراجع) العراقيين الآخرين والذين يوصفون بشكل معتاد على أنهم يأتون في المرتبة الثانية بعد مقام السيستاني (آية الله الفياض، النجفي، محمد سعيد الحكيم) قد برهن فعلاً أنه قادر على تسنم عرش السيستاني.

وقد ردد معظمهم إصرار السيستاني على وجود عراق واحد وغير طائفي، ولكنهم يبدون اليوم مهمشين تماماً بسبب شهرة السيستاني.

وبالتأكيد فإن افتراض قيامهم بالذهاب إلى أبعد مما ذهب إليه السيستاني كما في مسألة الدفاع بشكل فاعل عن وحدة العراق الوطنية وسيادة أراضيه يبدو بعيد المنال في هذا الوقت.

يمكن أن تكون النتيجة حدوث فراغ سلطة لما بعد غياب السيستاني في التشيع العراقي (وطبعاً العالمي) مع تنافس واضح بين العديد من المجتهدين[٨٨] وربما شن حملات متزايدة على مبادئ المدرسة التقليدية من الأجيال الشابة، يمكن أن تستمر أحد الثوابت في التشيع العراقي في القرن

العشرين، ورغم أن الشيعة في العراق[٨٩] قد أظهروا بشكل منسجم تفضيلهم أن تكون القيادة من النجف بغض النظر عن مقام المراكز الشيعية العلمية خارج العراق. يمكن أن تبرز شخصية (محمد اليعقوبي).

رجل الدين المرتبط بحزب الفضيلة النافذ وأحد أتباع الراحل محمد الصدر. ليصبح شخصية هامة، فهو اليوم الوحيد الذي يجمع بين مكانة المجتهد المعتبرة مع رغبة وقدرة للاضطلاع بدور سياسي أكبر[٩٠]، وهذا بالضبط ما يفعله الزعيم الإيراني الإمام علي الخامنئي، وهذا ما غذّاه ودفع به أستاذه محمد الصدر من خلال الربط والجمع على الطريقة الخمينية بين السلطة الروحية والسلطة المؤقتة ولكن في قالب مخصص للساحة العراقية.[٩١]

ويندرج في هذا الإطار وبأهمية متساوية بخصوص قضية الشخصيات سؤالٌ يتمحور حول إمكانية التشيع وخلال السنوات القادمة في تحقيق درجة غير مسبوقة من المؤسساتية في السياسة العراقية[٩٢] وذلك من خلال المحكمة الدستورية.

يبدو أن هذا الشيء لم ينضج بعد في الوقت الحاضر[٩٣]، ولكن الكشميري في أواخر عام ٢٠٠٤ بدا يلعب دوراً معيناً في نشر تقريرٍ مفاده أن السيستاني أعطى مباركة خاصة للائتلاف العراقي الموحد.[٩٤]

وبحلول انتخابات كانون الأول ٢٠٠٥ تراجع كلا الرجلين حامد الخفاف والكشميري ليؤكدان حيادية السيستاني السياسية[٩٥]، وفي بيانات علنية متكررة شددا على رسالة السيد السيستاني المناهضة للطائفية.[٩٦]

ومع تمتع الإسلاميين بالنفوذ الكبير في البرلمان العراقي، فلديهم القدرة ليتحولوا إلى آلية رفض فاعلة ضد أية تشريعات تتناقض مع الإسلام، وتكون لديهم الكلمة الأخيرة حول جميع القوانين التي يصوت عليها البرلمان العراقي. وبناءً على ما تقدم فإن هذا التطور ينطوي على منعطف لاذع[٩٧] بهذا الصدد

بسبب أن القوى الغربية المتواجدة في العراق كانت تنوي إحداث هالة كبيرة في الاختلاف المزعوم بين إيران والعراق بحيث لا يطالب معه رجال الدين بالحكم في بغداد، ومن أجل الحفاظ على هذا التفسير[٩٨]، يبدو أنهم أساؤوا تقدير الرغبة نحو التشريعات الإسلامية والتي تشترك فيها شريحة واسعة من الشيعة العراقيين .سواء أنصار مقتدى الصدر أو المتمسكين بالسيستاني.[٩٩] ويبدو أنهم أيضاً بالغوا بشأن الاختلاف[١٠٠] بين النظام[١٠١] الذي يتحكم به رجل دين بمفرده (المقدوحة بـ ديكتاتورية إيران الدينية) وبين السياسة التي يقوم هيئة من رجال الدين بالتحكم بتشريعاتها في نهاية المطاف (الممدوحة بـ الديمقراطية العراقية ذات الاختلافات الجوهرية)[١٠٢] رغم أن محكمتها الدستورية العليا قد تكون غير منتخبة وتعتمد على الفقيه الأعلى الخفي والمنهجية المفرطة[١٠٣] مع وجود قضاة علمانيين[١٠٤]، تم شل حركتهم ونسبتهم بشكل كبير.[١٠٥] وبملاحظة حقيقة أن غالبية السكان في كلا البلدين يجمعهم الهدف النهائي بوجود مجتمع يحكمه الشرع الإسلامي[١٠٦]، فالأمر لا يعدو كونه تحايلاً[١٠٧] في استخدام أساليب تصل بهم إلى الهدف[١٠٨] الذي يجعل التفسيرات المتقلبة والمتغيرة لمفهوم ولاية الفقيه[١٠٩] تأخذ دورها في الميدان.[١١٠] عليه بدلًا من الإبقاء على النموذج الموهوم لإيران والعراق[١١١] كونهما عالمان متباعدان[١١٢] فيما يتعلق بالسياسات الإسلامية[١١٣]، قد يكون مفيداً للغرب[١١٤] التحضير للتعاون مع نظام في العراق[١١٥] يشترك بعدة صلات وخصائص مع الجارة إيران[١١٦] ومن دون الدخول في صراع[١١٧] مع ما يسمى[١١٨] آية الله الصامت في النجف.[١١٩]

الهوامش:

١ . مقتبس من تقرير « ادعاء الشيعة العراقيين بحكم النجف وتجاهل القوات الأمريكية – تأليف كريتين هوسر وماثيو جرين -رويترز بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠٠٣ .

٢. انظر على سبيل المثال مؤلفات شبلي مالات : (الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين) (دراسات حول الصراع العربي –الاسرائيلي) (أزمة الخليج والإسلام السياسي).

٣. لمزيد من الاقتراحات حول هذه السطور - انظر على سبيل المثال: إجابات بول بريمر للصحفيين في آخر تصريح صحفي حول إعمار العراق في ٢٦ ايلول ٢٠٠٣ – وكذلك توم ريجان (الهجوم الساحر يصيب الورم «- كريستيان ساينس مونيوتر في ٢٤ -١٠-٢٠٠٥ .

٤. وللاطلاع على نموذج مثالي انظر كريستوفر ديكي (اصنع أو خرب) – نيوزويك في ١٠-١١-٢٠٠٤ .

٥. رايدر فيسر (ما وراء المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق وعبد العزيز الحكيم : القوى الساكنة للائتلاف العراقي الموحد في ٢٠ -١-٢٠٠٦ .

٦. غالبا ماتظهر بعض أهم المطالعات الصحفية الأجنبية حول الشيعة في العراق في الصحف الصغيرة في دول مثل لبنان والكويت بسبب احتفاظ هذه الدول بكادر عمل ممتاز في العراق.

٧. ليندا س. والبريج « اعادة الصياغة المضادة : ان تصبح مرجعا للتقليد في العالم المعاصر» في والبريدج – « الاكثر أعلميةً في الشيعة» : مؤسسة مرجعية التقليد .

٨. تم طرح مفاهيم (العيون والأذنين) : والبريج (الصياغة المقابلة) ص. ٢٣٣.

٩. من الصعب بمكان وضع مقاييس لرجل الدين بشكل دقيق ولكن ندرة العلماء المجتهدين يتم طرحها من خلال الصعوبات الكبيرة التي قاساها مقتدى الصدر (والذي هو نفسه ليس مجتهدا) في ايجاد غطاء اجتهاد مناسب للحركة التي ورثها من والده الراحل المجتهد محمد الصدر . وقد دخل في نهاية المطاف في تحالف ظاهري مع رجل الدين العراقي المقيم في إيران كاظم الحائري .

١٠. الشكوى المألوفة التي يثيرها (الإصلاحيون) كانت على وجه الدقة أن القيادة الشيعية يتسمون بالعمومية الغامضة ويتكلمون بأصوات عديدة جدا. ولكن مساعي الإصلاحيين قد جوبهت عموما بتحفظ رجال الدين الراغبين بالحفاظ على مكانتهم الراسخة.

١١. ان مفهوم المجتهدين الكبار في النجف بوصفهم (مجموعة الاربعة) والتي تعمل بتنسيق تام قد انتشر بشكل واسع في وسائل الاعلام .

١٢. تتكون فئة المنطقة ذات اللون الرصاصي من عدد محدد من الاشخاص يوصفون بالمحتاط – وهم يحملون شهادات (إجازات) لممارسة الاجتهاد ولكنهم لا يمارسون العمل بصفة مجتهدين . فاضل جمالي « الكليات الدينية في النجف) – العالم الإسلامي - المجلد ٥٠ رقم ١ (١٩٦٠) ص. ١٩ .

١٣. بيان في ١٧-١٠-٢٠٠٣

١٤. بيان في ٢٣-١-٢٠٠٤

١٥. بريد الكتروني من مكتب السيستاني في قم في ١-١-٢٠٠٥

١٦. غالبا ما يتم تحويل هذه العبارة إلى (الحاكم الشرعي) ولكن السيستاني يصرح بوضوح في مكان آخر بانها رديفة لمصطلح المجتهد .

١٧. علي السيستاني (مناسك الحج -١٩٩٢)

١٨. نفس المصدر أعلاه السؤال رقم ١٤

١٩. ما يتم تذكيته بحسب الشريعة الإسلامية

٢٠. «المأكولات والمشروبات « فقه المغتربين للسيد السيستاني ١٩٩٨ .

٢١. حول بروز هذه النقطة في الفكر الشيعي –انظر عبد الهادي الحائري (التشيع والدستورية في إيران).

٢٢. السيستاني (فقه المغتربين) حول التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر.

٢٣. نفس المصدر

٢٤. فتوى حديثة حول الضرائب .

٢٥. حديث حول السيستاني : قانون التطبيق للمسلمين في الغرب.

٢٦. المثال هو في النقاش في منهاج الصالحين ١٩٩٣

٢٧. السيستاني فقه المغتربين

٢٨. بيان في ٩ نيسان ٢٠٠٢

٢٩. لم يظهر أي بيان في موقع السيستاني .

٣٠. احد اقدم واشمل بيانات السيستاني لما بعد الحرب

٣١. فتاوى حول أموال الدولة

٣٢. نفس المصدر

٣٣. فتاوى حول ملكية المتحف

٣٤.فتاوى حول معاملة مسؤولي النظام السابق

٣٥.فتاوى في ٢٠-٤-٢٠٠٣

٣٦.تصريح نيسان عبر مكتبه في لندن

٣٧.امير طاهري (انفصال الشيعة) وال ستريت جيرنال ٨ نيسان ٢٠٠٣

٣٨ . كارين ارمسترونج (المعتقد والحرية) الجارديان ٨-٥-٢٠٠٣

٣٩. فتاوى أو آراء شرعية مستقاة من اجوبة المجتهد لمقلديه

٤٠.فتوى في ٢٦-٦-٢٠٠٣

٤١. بيانات ورد فيها اجابات إلى الصحافة في ١٨-١٠-٢٠٠٣

٤٢.انظر بيان ١١-١-٢٠٠٤

٤٣.بيان في٨-٣-٢٠٠٤.

٤٤.بيان في ١٩-٣-٢٠٠٤

٤٥.مكتب السيستاني في النجف إلى مجلس الامن في ٦-٦-٢٠٠٤

٤٦. بيان في ١٩-٣-٢٠٠٤

٤٧.انظر إجاباته المحررة حول القضايا الدستورية في جريدة الزمان في ١٩-٨-٢٠٠٣ وبيانه في ١٥-٢-٢٠٠٤

٤٨.فتوى في ١١-١٠-٢٠٠٤

٤٩. انظر على سبيل المثال والبرج (اعادة الصياغة المضادة) ص.٢٣٧

٥٠. فتاوى غير مؤرخة حول ولاية الفقيه

٥١. جواد التبريزي مقابلة مع الخوئي حول ولاية الفقيه .

٥٢.صحيفة كيهان في ٣٠-١١-٢٠٠٤

٥٣. فتوى غير مؤرخة

٥٤. عكس (طوعي) أو (اختياري) - واجب التقية

٥٥.فتوى في ٢٩-٦-٢٠٠٣

٥٦.في فترة ما قبل الحرب على العراق بدا ارشيف موقع السيستاني غير كامل

٥٧.حقا ان الشيعة حريصون على الابقاء على التفريق الحاد بين الائمة المعصومين وبقية الناس

٥٨. انظر على سبيل المثال (آية الله العظمى السيستاني حول ولاية الفقيه) مجموعة كتابات بدأت في ٢٦-١٢-٢٠٠٤

٥٩. لعبت حكومة اياد علاوي واصدقاءها دورهم في هذا الموضوع واجلوا زيارة رئيس الوزراء إلى إيران ووصفوا قائمة الائتلاف العراقي الموحد بالحزب الإيراني.

٦٠.فتوى في ٢١-٣-٢٠٠٥

٦١.بيان في ٥-٤-٢٠٠٥

٦٢.حول المحاولات المبكرة المخفقة في اقامة ولايات انفصالية أو أنظمة حكم ذاتي في جنوب العراق –انظر رايدر فيسر في كتابه (البصرة : الدولة الخليجية التي لم يكتب لها النجاح): الانفصالية والوطنية في جنوب العراق – برونسويك –برلين ٢٠٠٥ .

٦٣.بيان في ٣١-٨-٢٠٠٥

٦٤.فتوى في ٣١-٨-٢٠٠٥

٦٥.هذه هي النسخة الوحيدة والنهائية من وثيقة الدستور التي اقرت ونشرت في صحف عراقية محدودة بسبب الاحتياطات الامنية التي شلت الحركة في العراق قبيل التصويت على الدستور. ومن بين تلك الصحف (طريق الشعب) في ١٣-١٢-٢٠٠٥ .

٦٦.النقطة التي تثير النقاش تتمثل في إلى أي حد تسمح النصوص والفقرات

الاضافية لتعديل الدستور والتي يمكن ان تؤثر على الصلاحيات المكفولة إلى المحافظات –والتي منحت بعض الحصانات في المادة ١٢٢. واعتبارا من اليوم فان فقط اقليم كردستان قد تم الاعتراف به رسميا. وان الاجراءات الخاصة لتحديد اقاليم فيدرالية جديدة –والتي سيبت بشأنها طبقا إلى تشريعات مستقبلية – يمكن ومن دون شك ان يكون لها اثر حاسم في هذا الموضوع.

٦٧.بريد الكتروني من مكتب السيستاني في قم في ١٤-١٠-٢٠٠٥

٦٨. نفي حول ما تردد عن تأييد السيستاني للدستور على لسان السيد أحمد الصافي ممثل السيستاني

٦٩. بيان في ٣-١١-٢٠٠٥

٧٠ سي ان ان ورلد نيوز في ٣-١٢-٢٠٠٥

٧١. البيان بأكمله ظهر في مقال لأخبار عربية غير منسوبة بعنوان (بيان المرجعية حول الانتخابات) في ٣-١٢-٢٠٠٥

٧٢. صحيفة العدالة في ٦-١٢-٢٠٠٥

٧٣. المؤتمر في ٦-١٢-٢٠٠٥

٧٤. فتوى في ١٠-١٢-٢٠٠٥

٧٥. تعابير عربية من قبيل (تشتيت الاصوات بالقوائم الضعيفة)

٧٦. باسم مرو (العراق يغلق الحدود مع اقتراب الانتخابات) وكالة أي اف بي في ١١-١٢-٢٠٠٥ .

٧٧.من الناحية النظرية يمكن ان يشير هذا المفهوم إلى جميع المجتهدين الممارسين كنوع من الجماعية الظاهرية ولكن من حيث التطبيق وبحسب العديد من العراقيين فإنه مفهوم يترادف مع السيستاني.

٧٨. لقاء السيد عمار الحكيم مع الجماهير وعشائر ووجهاء كربلاء المقدسة في ٢٤-١١-٢٠٠٥

٧٩. العدالة في ٨-١٢-٢٠٠٥ صفحة ٩

٨٠. ملفات لجنة بغداد العليا في الارشيفات الوطنية في الهند –نيودلهي في ١٨-٢-١٩٢٨

٨١.قاسم عبد الزهرة (أعمال العنف تعيق تشكيل الحكومة العراقية) اسوشييتيد برس في ٥-٣-٢٠٠٦

٨٢. تتجذر هذه المفردة من والد مقتدى الصدر –فايسر (التصورات الشيعية حول العراق الفيدرالي)

٨٣. فتوى في ٣٠-٦-٢٠٠٣

٨٤. بيان في ٢-٨-٢٠٠٤

٨٥.انظر على سبيل المثال ميلان راي (لغز السيستاني) في ١-٩-٢٠٠٤

٨٦. يتزاك النقاش (الوصول إلى السلطة) : الشيعة في العالم العربي المعاصر –برنسيتون : مطبعة جامعة برنسيتون ٢٠٠٦ .

٨٧. حول تنامي حركة التيار الصدري ومناقشة قوتها انظر جوان كول (الولايات المتحدة والتكتل الشيعي الديني في عراق ما بعد البعث) ميدل ايست جيرنال العدد ٥٧ الرقم ٤ لعام ٢٠٠٣ صفحة ٥٤٣-٥٦٦ .

٨٨. علي أحمد البهادلي , الحوزة العلمية في النجف : معالمها وحركتها الإصلاحية –بيروت :دار الزهراء ١٩٩٣ الصفحات :٣٦٠-٣٦١ العدد ٣.

٨٩. على خلاف العديد من نظرائه ذوي الآراء الاكثر مساواتية , ابدى السيستاني وضوحا جليا حول أفكاره بخصوص التدرج الصارم لرجال الدين الكبار من خلال مفاهيم من قبيل رجل الدين من بعده (التالي) الأعلم .

٩٠. ادعاءات آية الله حسين بروجردي في عالمية أحكامه —انظر عباس امانة (من الاجتهاد إلى ولاية الفقيه : بروز السلطة الشرعية الشيعية في السلطة السياسية — لوجوس في صيف ٢٠٠٣ .

٩١. علي الكربلائي (سوابق ولاية الفقيه) في الفقه رقم ٢٩-٣٠ حسين علي منتظري (دراسة في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية) —قم ١٩٨٨ صفحة ٤٥٦-٤٦٠ .

٩٢. يفهم من وقت لآخر أن جميع البيانات السياسية للسيستاني يتم صياغتها بدهاء من قبل مقربيه الموثوقين والذين ليس لديهم طموحات ضمن عالم التشيع العلمائي. قد يكون من الصعب استغلال هذا النوع من التسويغ للركون إليه للتباين الواضح بين شخصية السيستاني في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ . على أية حال الكثير من المتصيدين بالماء العكر يمكن ان يتوقع أن يأخذوا فكرة واضحة حول تفضيلاتهم الخاصة.: وقد ظهر السيستاني في عام ٢٠٠٥ من ناحية أخرى بشكل إيجابي ومحير في بعض الأوقات. وبشكل متناوب واذا ما تم قبول احتمالية الأيدي الخفية التي تعمل من خلف الكواليس , عندها يتبين أنه كان هناك ثلاث مراحل مميزة يمكن تشخيصها بعد عام ٢٠٠٣ . ومن الجدير بالذكر انه بعض بيانات السيستاني تحمل توقيعه ومهره الشخصيين هذه الأيام وعلى نحو مربك. بعض النماذج يمكن إيجادها في المقدمات والديباجات الخاصة بكتبه منذ التسعينات.

٩٣. انظر المناقشة اعلاه حول البيان الصادر لما بعد الحرب عبر لندن والبيان الصادر في ٣١-٨-٢٠٠٥

٩٤. اعتبارا من أواخر كانون الثاني ٢٠٠٥ تحدثت مؤسسة الامام علي في لندن إلى مرشح الائتلاف العراقي الموحد حسين الشهرستاني بوصفه عضوا في المجلس المخول من قبل اية الله العظمى علي السيستاني لتشكيل هذا

الائتلاف .

٩٥ . بغداد في ١٣ -١٢-٢٠٠٥

٩٦. لقاء الخفاف مع قناة المنار في بيروت في ٢٥=٢-٢٠٠٤ .

٩٧.الاستجابة الفورية لمكتب السيستاني بعد تفجيرات سامراء في شباط ٢٠٠٦ -عندما وزع بيان مختوم على الانترنت في غضون ساعات عقيب الحادث مما اعطى انطباعا ان المسافة المادية بين قم والنجف لم تكن هي المشكلة الرئيسة الموجودة .

٩٨. فايسر (التصورات الشيعية حول العراق الفيدرالي) صفحة ١٣٩-١٤٠ .

٩٩. بيانات في ١-١-٢٠٠٦ و٢٢-٢-٢٠٠٦

١٠٠. بيانات في ٢٥-٨-٢٠٠٣ و ٣٠-٨-٢٠٠٣ و٢-٣-٢٠٠٤ و ٣١-٨-٢٠٠٥ و٢٢-٢-٢٠٠٦

١٠١. في تشرين الاول ٢٠٠٣ أوضح السيستاني بشكل علني تفضيله لوجود جيش عراقي وطني بدلا من الميليشيات الخاصة في بيان في ١٨-١٠-٢٠٠٣ .

١٠٢. انظر مجموعة الازمة الدولية : (الحرب العراقية القادمة ؟) تقرير الشرق الاوسط رقم ٥٢ في ٢٧-٢-٢٠٠٦ صفحة ٢٤-٢٦

١٠٣. حول موقف الاصفهاني المبدئي ضد إيذاء النفس في شهر محرم —انظر (ايذاء النفس في محرم وعلماء الشيعة —در اسلام العدد ٥٥ (١٩٧٨) صفحة ٢٦

١٠٤. الامثلة تشمل مقابلات مع أبي القاسم البدالي على صوت راديو العرب —القاهرة في ٤ -٢-٢٠٠٤ , عبد المهدي الكربلائي —الحياة في ٩ -٢-٢٠٠٤ , إبراهيم الجعفري على قناة العربية في ٦-٨-٢٠٠٥ . وما يدل على هذا

الضرب من كلام السيستاني هو ادعاء عضو المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق همام حمودي في صحيفة المؤتمر في ٥-٧-٢٠٠٥ , والذي سمعه من حامد الخفاف (ممثل السيستاني في بيروت) من ان السيستاني لا يمانع من إقامة كيان فيدرالي مصغر من ثلاث محافظات في اقصى الجنوب مشروع (اقليم الجنوب) . ويجب ان يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع هو مشروع اقليمي وليس طائفيا ويجب عدم الخلط بينه وبين اقتراح الاقليم الشيعي الكبير . وبدلا من ذلك فإنه يستند إلى مبادرات اسلامية محلية في المنطقة الغنية بالنفط في اقصى الجنوب حيث يسيطر الصدريون وحزب الفضيلة على مجلسي المحافظتين (البصرة وميسان) ولهم قوتهم في المحافظة الثالثة (ذي قار) . انظر فايسر في (البصرة : الدولة الخليجية التي لم يكتب لها النجاح) صفحة ١٧١-١٧٦ .

١٠٥. انظر (الانفصالية الشيعية في العراق:حلم ام تحدي دستوري حقيقي ؟) بحث NUPI رقم ٦٨٦ (اوسلو : المعهد نوريجن للشؤون الدوليو – آب ٢٠٠٥)

١٠٦. بيان في ٦-١-٢٠٠٤

١٠٧ . متى ما تم إبعاد الطائفية عن المعادلة, فان مسالة ايجاد تبريرات اسلامية بشكل محدد ضد الفيدرالية لن تكون أقل صعوبة من تبرير استمرار وجود العراق كتقسيم فرعي قانوني ضمن مجتمع إسلامي من المفترض ان يكافح باتجاه التكامل والوحدة الكاملة –ماعدا ربما للمعادلة الحسابية من ان أية زيادة في عدد التقسيمات الفرعية يعني خطوة مضافة بعيدا عن الوحدة وبالتالي تكون خطوة بائسة . وبقدر تعلق الامر برأي السيستاني في موضوع الاقليمية فان الشعار الإسلامي العمومي الإسلامي الشامل « كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء » قد هيمن على الخطاب السياسي الشيعي منذ

أيام اية الله الخميني رغم ان تتبع آثار هذا الشعار على أنه يعود إلى أئمة الشيعة في العهد الكلاسيكي مثير للخلاف . بيد ان رجال الدين الشيعة في لبنان والعراق قد اظهروا تمسكا لافتا بنظام الدولة الذي اوجده الاوربيون في الشرق الأوسط في القرن العشرين: انظر فايسر (تصورات الشيعة للعراق الفيدرالي) صفحة ١٣٥-١٣٦ .

١٠٨. انظر المقابلة في الشرق الأوسط في ٢٣-٧-٢٠٠٥ , واليعقوبي في الفرات في ٢٢-٦-٢٠٠٥ والصدر (رفض الفيدرالية في العراق بوجود الاحتلال) ,صحيفة القبس في ٩-٢-٢٠٠٦ . اعرب ليث طبة من حركة الدعوة عن تأييده لاتحاد ثنائي عربي-كردي (عوضا عن الفيدرالية إلى الجنوب من بغداد) في البينة في ٢٨-١٢-٢٠٠٥ .

١٠٩. في دافوس في اواخر كانون الثاني ٢٠٠٦ اعلن همام جمودي أن كتلته البرلمانية لن تقوم بإصدار تشريع يفرض الحجاب وفي الوقت نفسه لن تمنع ارتدائه بحسب الارادة والرغبة الحرة. ولكن كلامه هذا لم يلق أي صدى في النجف حيث يقوم أغلب رجال الدين الكبار –بضمنهم السيستاني- يوجهون اتباعهم من النساء دائما بارتداء الحجاب في الأماكن العامة. (مقتبس من صحيفة العدالة في ٣٠-١-٢٠٠٦) . وصرح عضو آخر في المجلس الاعلى وهو بيان جبر (بحسب وجهة نظرنا فان النقاش حول السلطة الدينية والقوى السياسية غير وارد لأننا نعتقد اننا جزء من السلطة الدينية –نحن جناح السلطة –) مقتبس من الرأي العام في ١٩-١-٢٠٠٤.

١١٠.لا يزال يبدو من غير المرجح ان يتخلى رجل دين تقليدي من طراز السيستاني عن الثوابت الراسخة من قبيل اعتبار شهادة غير المسلم ناقصة عن تللك التي يدلي بها المسلم في العديد من السياقات القانونية والشرعية.

١١١. العلماء المجتهدون لا يعدون كثر بشكل خاص في العراق لذلك فان

احتمالية دعوة احدهم من الجارة إيران أمر واقعي جدا.

١١٢. انظر فالح عبد الجبار (نشوء وتطور المرجعية إزاء الدولة) (لندن: ساقي ٢٠٠٢) صفحة ٧٥-٨٢ .

١١٣. في اول بيان علني له في الحياة السياسية العراقية ظهر بشير النجفي إلى العلن ليقول إنه حتى نجلي صدام المقتولين يستحقون مراسم الدفن التي تليق بالمسلمين –الحياة في ٢٧-٧-٢٠٠٣ –صفحة ٢ .

١١٤. يبدو ان اطرافا كبيرة من النخب من الأحزاب الدينية الموالية لإيران تعود في تقليدها إلى القائد الروحي لإيران (علي الخامنئي) وخصوصا في المسائل السياسية.

١١٥. فايسر (تصورات السيعة حول العراق الفيدرالي) –صفحة ١٥٠ .

١١٦. ارجع إلى مقابلة السفير البريطاني السابق في العراق جيرمي جرينستوك في برنامج (العالم في الـبي بي سي) في ٢٣-١-٢٠٠٦ .

١١٧.تتباين المقترحات الدستورية التي يطرحها الإسلاميون العراقيون بخصوص الصيغة الدقيقة لتخصيص المقاعد في المحكمة الخاصة بالقضاة الإسلاميين والعلمانيين ولكن نسبة القضاة الإسلاميين تتجه لتكون ٥٠٪ أو اكثر. انظر فايسر (ما وراء المجلس الاعلى وعبد العزيز الحكيم) .

١١٨. بالنسبة لرجال الدين هؤلاء والذين سعوا للدخول إلى النجف برسالة العلمانية بعد عام ٢٠٠٣ قد واجهوا بشكل عام ردود أفعال عدائية . ويشمل ذلك عبد المجيد الخوئي وحسين الخميني واياد جمال الدين (عضو قائمة اياد علاوي) . تم اختيار حسين الخميني واياد جمال الدين ليمثلان (صوت الإسلام) في المؤتمر الذي رعته الحكومة النرويجية والأكاديمية الدولية للسلام في الذكرى السنوية الثانية لإحياء يوم ١١ أيلول في نيو يورك في ٢٠٠٣ .

١١٩. لا يدخل هذا في سياق التشكيك حول التيار المستقل المتحمس المناصر للعراق والعراقيين والموقف المناصر للعروبة والعرب بين الشيعة في العراق.